العدد (2172) السنة الثامنة - الأحد (26) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الصناعة الصينية

إحسان شمران الياسري

لم تعد الصين مجرد دولة اشتراكية يغلب على أحوالها الضعف، ولم يعد اقتصادها بحاجة للمعونة والصدقات.. هي اليوم تمسك بناصية التقدم العلمي، وبمفاتيح الاقتصاد العالمي، وتتحكم بنسبة مريحة من سندات الخزينة الأمريكية. وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتوسل بالصين؛ لرفع سعر العملة الصينية (اليوان)؛ لغرض تحريك التجارة العالمية لصالح أمريكا، بدلا من سيادة المصالح الصينية حاليا في هذه التجارة. فـ(اليوان) الصيني بسعره الحالي، يقدم خدمة عظيمة لاقتصاد بلاده، وأي رفع لسعره، سيأكل من جرف الصين في المنافسة العالمية.

وتطورت الصناعة الصينية فتصدرت منتجاتها السوق العالمية، والأمريكية بوجه خاص.

وفي مجال المصالح الدولية الكبرى، تتقدم هذه الأمة بخطى حثيثة؛ لاستبدال قوى عالمية تقليدية في النفوذ، وفي الريادة.

ولكن ما الهدف من هذه المقدمة التمجيدية بالصين الشعبية؟ والثناء على نظام شيوعي نحاول منذ نصف قرن أن نثبت أنه نظام كافر وملحد ويشكل خطرا على أمتنا العربية المؤمنة، وعلى تقاليدها ونواميسها؟.

إن منتجات الكافرين (إياهم)، تملأ أسواقنا (الرسمية، والشعبية) بأصنافها الرديئة، والرخيصة بالطبع. فلماذا تأتينا سلعا رديئة من الصين؟ بينما تذهب ذات السلع وذات الماركات إلى أسواق أمريكا وأوروبا ودول عربية غنية، ولكن بمواصفات فائقة الجودة؟.

عاد أحد أصدقائي من الصين الشعبية (الكافرة)، وهو مذهول مما رأى.. وأحسب أن آلاف المسؤولين، والسياسيين، ورجال الدين زاروا الصين، ورأوا ما رآه صديقي.. فالسعة الكبيرة للأسواق والمجمعات التجارية الهائلة تُذهل كل ضيف. ولكن قصة النوعية التي يطلبها التاجر العراقي هي التي دفعتني إلى كتابة هذه (القصيدة) الغزلية بالصين.

إن التاجر العراقي هو الذي يطلب النوعيات الرديئة، والرخيصة، من المنتج الصيني (وبالطبع يطلبها من أي بلد يُتاجر معه).

يقول صديقي إنهم دخلوا محلا لبيع الساعات اليدوية. فوجدوا ساعات اليد معروضة بأعداد كبيرة، ومن صنف وحجم ولون واحد. وسألهم التاجر الصيني: هل يستطيعون التمييز بين العشرين ساعة المعروضة؟، فأجابوا بالنفي. قال التاجر الصيني: إن العشرين ساعة هي لعشرين درجة من الجودة والسعر.. فالأولى بنحو مائتي دولار، والأخيرة بنحو دولارين.. والمشكلة أن التاجر العراقي يطلب منهم أن يصنعوا له سلعة أكثر رداءة من آخر السلسلة الموجودة في صنف الجودة.

وينطبق هذا على السيارات التي وَرّدتها شركة السيارات الحكومية من نوع (شيري، وميري، وطيري).. بينما تسير في شوارع الصين أفضل السيارات الصينية، أو العالمية، التي مُنحت الصين رخصة تصنيعها على أراضيها.

وقد سمعت ذات المعلومات من شركات تركية، اشتكت من تجار عراقيين يطلبون المزيد من الرداءة للدرجة التي تأنف الشركات من الهبوط في مستوى نوعية إنتاجها أو كفاءتها، إلى المستوى العراقي في الاختيار.

إن هذه الأسطر، لو شاء الحظ ووصلت إلى التاجر الصيني، أو التركي، أو غيره، تمثل نصيحة مجانية لهؤلاء التجار (الأجانب)، بأن عليهم أن ينظروا إلى الأمام، بعين الحرص على تجارتهم مع أمتنا المظلومة، بتجار فاسدي الضمير.. كما تستحق هذه الأسطر أن تقرأها مؤسسات الدولة؛ للتعامل باحترام مع المستهلك العراقي، فتختار شيئا ينفعه.

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حكومة الشراكة وغياب التوافقات

ميعاد الطائي

هل وصلت حكومة الشراكة والتوافقات السياسية نهاية النفق؟ وأصبح التوافق مستحيلا؟ وهل يحتم ذلك على القوى السياسية إيجاد الحلول المناسبة لإيقاف هدر الزمن وضياع الجهود؟

منذ انطلاق العملية السياسية في العراق، شهدنا دخول مصطلحات غريبة عن الديمقراطية؛ أهمها المحاصصة، والتوافقية، والشراكة في القرار، علما أن هذه المفاهيم والمصطلحات، ليس لها أي أساس دستوري، يسمح باعتمادها، وفي الوقت نفسه، غابت مفاهيم الأغلبية، والمعارضة السياسية، لصالح الانتماءات الضيقة، والتحزب، والبحث عن المكاسب الشخصية.

فعن أي شراكة نتحدث والقوى السياسية المشتركة تستأثر بحصتها كشريك؟! ومن جهة أخرى ترفع راية المعارضة، وتتبرأ من الحكومة، وتلقي بكل الأخطاء والتقصير على الشركاء؛ في محاولة واضحة؛ لعرقلة العملية السياسية، وللتسقيط السياسي، الذي واكب العملية السياسية في العراق، منذ بدايتها حتى اليوم.

وتأتي هذه التجاذبات في الوقت الذي أصبح الشعب في أمس الحاجة للتشريعات والقوانين المعطلة في مجلس النواب، وكذلك للخدمات المتعطلة في أروقة مؤسسات السلطة التنفيذية، فضلا عن الاستحقاقات الوطنية القادمة، ونقصد هنا الانسحاب الأمريكي، وتداعياته، حيث تتطلب كل هذه الملفات قرارات حازمة، تتوحد فيها الآراء، والمواقف باتجاه المصالح الوطنية العليا، إلا أن ما يحدث هو أن كل طرف من القوى السياسية المتناحرة، يتهم الطرف الآخر بتعطيل العملية السياسية، وإفشال حكومة الشراكة الوطنية، في ظل غياب الثقة بين الأطراف، بل أكثر من ذلك، إذ أصبح كل طرف يتربص بالطرف الثاني؛ لإسقاطه، ولتحقيق بعض المكاسب من خلال ذلك.

وهكذا كانت حكومة الشراكة مبنية على أسس غير ديمقراطية، تحت ذريعة مراعاة التنوع الإثني، والطائفي في البلاد، وإشراك جميع ألوان الطيف العراقي فيها، الأمر الذي أدى إلى ولادة حكومة مترهلة، احتاج القائمون على تشكيلها إلى استحداث المناصب، والوزارات الجديدة؛ لإرضاء الجميع على حساب الكفاءة والمهنية، ولتتجسد مفاهيم المحاصصة الطائفية، والمناطقية، والقومية في تشكيل هذه الحكومة.

اليوم، اكتشف الجميع عدم إمكانية المواصلة في العمل بروح الفريق المتعاون؛ لذلك بدأنا نسمع دعوات من أحد طرفي المعادلة السياسية؛ لمحاولة الذهاب نحو حكومة الأغلبية السياسية؛ للخروج من عنق الزجاجة؛ لأنه يعتقد بأنه قادر على جمع الرصيد الكافي؛ لتأسيس هذه الحكومة، لينخرط من يتبقى من القوى السياسية في جانب المعارضة السياسية، التي تراقب عمل الحكومة، وتكون عين الشعب في البرلمان والحكومة.

على حين يرى الطرف الآخر من القوى السياسية، أن الحل يكمن في إجراء انتخابات مبكرة، يعتقد بأنه قادر على تغيير الخارطة السياسية من خلالها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلا الطرفين يقترح حلا يتوافق ورصيده، وما يعتقد بأنه سيجعله على رأس الحكومة الجديدة، من دون الالتفات إلى أن هذه الحلول، تنقصها الرؤيا الواقعية، حيث تحتاج حكومة الأغلبية السياسية إلى ائتلافات بين عدد من القوى السياسية؛ للوصول إلى الرصيد الكافي، وهذا يعني أننا سنكون أمام حكومة شراكة مصغرة، وسنعاني من نفس المعوقات السابقة. أما مقترح الانتخابات المبكرة . وعلى الرغم من دستوريته . فإنه يفتقد كثيرا من المقومات؛ ليكون فعالا؛ وأهمها، إن النظام البرلماني في العراق عاجز عن إفراز كتلة سياسية، يمكنها أن تفوز بأغلبية الأصوات، في ظل التنوع الموجود، من دون الحاجة إلى ائتلافات تجر العملية السياسية إلى مبدأ المحاصصة من جديد، ونعتقد أن من اختار هذا النظام للتجربة العراقية، كان يعرف جيدا هذه الحقيقة، وتعمد بعضهم الإصرار على إبقاء هذا النظام، وعدم اللجوء إلى النظام الرئاسي؛ لأنه يعلم عدم إمكانية الفوز بالأغلبية المطلوبة، ولنبقى نسير على وفق المصالح الضيقة لبعضهم، ممن لا يهمهم نجاح التجربة العراقية، بقدر ما يهمهم الوصول إلى السلطة، تحت ذريعة الاستحقاقات الطائفية، والمذهبية، والقومية، والشراكة، والتواجد في مركز القرار. اذًا، علينا العودة إلى أصل المشكلة، ومنبع المحاصصة، والشراكة، التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن، وهو الحاجة إلى استبدال النظام البرلماني، الذي اثبت عدم فاعليته في إنتاج حكومة قوية ومعارضة سياسية فاعلة، تدافع عن حقوق المواطن بالنظام الرئاسي المتبع في الديمقراطيات المتحضرة والناجحة؛ لنتخلص من المحاصصة، والشراكة، وتقاسم السلطة.

هل فقدت القوى السياسية شعبيتها؟

إيمان محسن جاسم

بماذا يفكر ساسة العراق؟وكيف ينظرون إلى الأمور؟وما مواقفهم من قضايا عديدة تحدق بمستقبل العراق وشعبه؟

يبدو المشهد السياسي العراقي . الآن . يقف على مفترق طرق مهمة جدا، أولها إن الشعب العراقي فقد الثقة بالسياسيين، الذين يحاولون جر الشارع العراقي إلى التصادم فيما بينه، وهذا ما يمكن استنتاجه بسهولة، عن طريق التصعيد في اللهجة الإعلامية فيما بينهم، في محاولة تشبه إلى حد كبير الطرائق المتبعة في لبنان، على أساس إن لكل كتلة سياسية شارعها، وجماهيرها، وربما تجلى هذا بوضوح في الأسبوعين الماضيين، عبر تنظيم تظاهرات في ساحة التحرير، وغيرها من الساحات، وهذه التظاهرات كانت الغاية الأساس منها، محاولة القوى السياسية؛ لمعرفة حجمها في الشارع العراقي، ومدى استجابته لها.

ولكن كان الشارع العراقي أكثر وضوحا في أن ينأى بنفسه عن الصراعات الدائرة بين أقطاب العملية السياسية في العراق، ومحاولة كل منهم تحقيق مكاسب على حساب الآخر بالدرجة الأولى، وعلى حساب المواطن بالدرجة الأساس. وربما يمكننا استنتاج تباين آراء القوى فيما بينها في كثير من المواقف، سواء المهمة منها، أم الثانوية. وقد شهد الأسبوع الماضي محاولة تقريب وجهات النظر بين الزعماء، عبر محاولة رئيس الجمهورية عقد لقاء يجمعهم، إلا أنه لم يحصل؛ لعدم حضور زعيم القائمة العراقية لأسباب صحية . كما أعلن من رئاسة الجمهورية ، لكن حركة الوفاق التي يقودها الدكتور علاوي نفت أن تكون صحة الرجل متدهورة، مؤكدة أنه يتمتع بصحة جيدة، وهذا يعني ضمنيا نفيها بيان رئيس الجمهورية، وبخاصة إنها عدت هذا يتناقض وما اتُفق عليه من تهدئة إعلامية.

وهنا يبرز سؤال مهم جدا، ويتمثل في أن الشارع العراقي، هل هو مهتم حقا بالتجاذبات أو التناحرات الإعلامية؟ والفعل ورد الفعل بين الزعماء؟ وهل تناحرات الفرقاء محل اهتمام المواطن العراقي؟ بالتأكيد الجواب سيكون بالنفي؛ لأن المواطن العراقي الآن لديه همومه اليومية، وفي مقدمتها تأمين قوته اليومي، وهذا القوت لم يعد يقتصر على وجبات الأكل، بل يتعداها إلى مياه الشرب، والبحث عن مصادر أخرى؛ لزيادة الدخل لتأمين الطاقة الكهربائية في هذا الصيف القائض، ومن ثم فلا مجال لديه لمتابعة شاشة التلفاز؛ ليستمع إلى التصريحات والتصريحات المضادة، ويمكننا القول إن القوى السياسية الموجودة الآن في الساحة، فقدت شعبيتها تماما، وباتت بحاجة ماسة لأن تعيد النظر في أشياء عديدة؛ أهمها بالتأكيد، أن لا تجعل من الشارع العراقي شوارع مجزأة لهم، ولا يمكن أن تتخذ من هذا الشارع مسرحا لتصفية حسابات بعضها مع بعض ، والأهم من هذا كله وذاك، إن القوى السياسية لا تمتلك رؤية واضحة للمشكلات التي تحدق بالمواطن العراقي.

ومن ثم فإن القوى السياسية الآن بالذات، تعيش مفترق طرق . كما قلنا، فأمامها ملفات عديدة، ومهمة، ومصيرية، لكنها . حتى هذه اللحظة. فشلت في إدارة هذه الملفات، ووفي إبداء الرأي فيها ، فإذا ما استثنينا ملف الخدمات، فلا يمكن لنا أن نستثني ملف الأمن، الذي بات هما من هموم المواطن، وبخاصة بعد موجة التفجيرات الأخيرة، وموجة الكواتم، التي تثير كثيرا من التساؤلات والخروقات الأمنية، وبخاصة إن وزارة الداخلية تعلن يوميا ضبطها خلايا، ومتلبسين، ومشتبها بهم، وغيرهم، من دون أن يتحقق تحسن في هذا الملف.

لكن الملف الأكثر خطورة، الذي . في حقيقة الأمر. يحظى باهتمام الشارع العراقي، هو ملف الانسحاب الأمريكي، وللأسف الشديد فإن القوى السياسية في البلد، لديها موقفان منه؛ الأول المعلن عبر الإعلام، ويتمثل بضرورة الانسحاب، والثاني غير المعلن، ويتمثل في ضرورة إبقاء القوات، أو جزء منها، وهذا يمثل ازدواجية واضحة جدا، تنم عن جملة من الحقائق؛ أولها إن السياسي العراقي لا يعرف ما يقرر؟ وكيف يقرر؟ وتتقاطع مصالحه مع مصالح الشعب، ووجوده قد يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بوجود قوات الاحتلال، والثاني يتمثل في أن حالة عدم الثقة ما زالت موجودة بين مكونات العملية السياسية في البلد (سُنة، وشيعة، وأكراد). وعدم الثقة من شأنه أن يكرس الوجود الأمريكي في البلد، والهدف ليس حماية العراق من الاعتداءات الخارجية، وبخاصة إن هذه الاعتداءات تحدث يوميا، سواء من المدفعية الإيرانية، أو التركية، أو حتى الزوارق الكويتية، وخرقها مياهنا الإقليمية، وهذه الخروقات تحصل في ظل وجود فعلي للقوات الأمريكية، من دون أن تمارس دورها في الحماية المطلوبة، لكن الهدف من محاولة إبقاء القوات الأمريكية يكمن في توفير الحماية للسياسيين، الذين يشعر كل منهم، بأنه سيكون صيدا سهلا للآخر، في ظل تكامل الانسحاب الأمريكي، ومن ثم فإننا . بوصفنا متابعين . سنجد أن القوى السياسية ستمدد البقاء للقوات الأمريكية بطريقة أو بأخرى، ولن تجد سوى الارتكاز على هشاشة الوضع الأمني، وعدم جاهزية القوات العراقية، ونقص التسليح، ولكن الشارع العراقي هنا يطلب من رئاسة البرلمان أن تكون هناك جلسات علنية؛ لمناقشة قضية الانسحاب؛ ليعرف المواطن العراقي كيف يُصنَعُ القرار؟.

المصالحة الوطنية.. بين النجاح والتحديات

حسين علي الحمداني

كيف ننظر للمصالحة الوطنية في العراق اليوم؟ وما حظوظ نجاحها حاليا؟ وهل ثمة تحديات تواجه مشروع المصالحة الوطنية؟ على الرغم من بعض العمليات الإرهابية التي ما زالت تحدث هنا وهناك في أماكن مختلفة من العراق، إلا أن المتتبع للشأن العراقي، لا يسعه إلا أن يعترف أن لا مجال للموازنة بين ما كان يحدث في السنوات الماضية، وبين حالة اليوم الأمنية .

فمظاهر الحركة والحيوية وورش العمل المنتشرة في كل مكان، أصبحت اليوم واضحة للعيان في كل مكان، وفي كل المجالات الخدمية منها، والإنتاجية، والاستثمارية، وإن لم تكن بالضرورة تعبر عن تطور اجتماعي واقتصادي كبير، إلا أنها دليل قاطع على نهاية عهد الرعب الذي ميز السنوات الماضية، وبخاصة الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨، تلك السنوات التي وقف فيها العراق على شفا الحرب الأهلية .

واليوم نجد أن مشروع المصالحة الوطنية يقطع شوطا كبيرا، من خلال عدم استثناء أحد، إلا من يريد هو أن يستثني نفسه، أو من قام الدستور العراقي باستثناء له، وبخاصة حزب البعث المنحل والمحظور، بموجب المادة السابعة من الدستور العراقي.

وبالتأكيد، فإن المصالحة الوطنية تمثل حالة يجب أن نصل إليها في العراق، بعد ثماني سنوات من التغيير، حالة من شأنها أن توحد الصف العراقي في هذه المرحلة. وهي تمثل إعادة نوع من السلم والاستقرار المدني للمجتمع العراقي، الذي عانى طيلة السنوات المنصرمة من أهوال الإرهاب

والمصالحة الوطنية ينظر لها كثير من السياسيين برؤية مختلفة، فالأحزاب الإسلامية ،وبخاصة الشيعية منها، لها رؤيتها القائمة على أن الحوار ممكن مع الفصائل المسلحة البعيدة فكريا عن البعث، وأجنحته، ومن ثم فإن هذه الفصائل يمكن الحوار معها، والوصول إلى مقاربات من شأنها أن تساعد في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية، واندماج هذه الفئات في المجتمع العراقي. ولكن ليس على حساب العملية السياسية نفسها، ومن ثم فإن النظرة إلى المصالحة هنا، تأتي من كونها اجتماعية، تندرج في باب إعادة تأهيل المغرر بهم، وإدماجهم في المجتمع العراقي، بشكل صحيح. وهذه الرؤية تقطع الطريق أمام المنتمين إلى حزب البعث، المتحالفين مع القاعدة بشكل كبير جدا، ومن الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي، من أن يكونوا جزءا من المصالحة الوطنية، وهذا ما ثبُت في الدستور العراق، وما تأكد أكثر في قانون حظر البعث، هذا القانون الذي سيقدمه مجلس الوزراء إلى البرلمان، في دورته التشريعية القادمة، وهو . بعد ذلك . يمثل نقطة اتفقت عليها التيارات السياسية على الفصل بين التنظيمات الأخرى والبعثيين، وعلى ما يبدو فإن هذا الفصل نجح . بشكل كبير . في جر كثير من الفصائل إلى الحوار مع الحكومة، وتجسد ذلك في مؤتمر المصالحة الثاني، الذي شهد تواجد فصائل مسلحة كثيرة، كانت . إلى وقت قريب . تحمل السلاح بشكل علني . فيما نجد القوى السياسية الأخرى، وفي مقدمتها القائمة العراقية، ترى أن المصالحة الوطنية مشروع مطروح، لكنه يسير ببطء شديد ، من دون أن توفر المصالحة الوطنية حماية لمن يلقي السلاح، وعلى الرغم من أن هذا الرأي لا يمكن أن يصدر من جهة سياسية، هي جزء مهم من السلطتين؛ التشريعية، والتنفيذية، إلا أنه في الوقت نفسه، يمثل هاجس كثير من الفصائل المسلحة التي ما زالت تعتريها بعض الشكوك، في نيات الحكومة، في التعامل معها، وبخاصة إن هذه الفصائل حين تندمج بالعمل المجتمعي، فإنها ستكون هدفا لتنظيمات القاعدة والبعثيين، كما حدث مع (الصحوات)، وإن بعض هذه الفصائل تنظر إلى المصالحة على إنها باب للدخول في الحكومة، والحصول على مناصب في هذه الوزارة أو تلك، وهذه نقطة اختلاف كبيرة جدا بين الأحزاب الدينية الممثلة في التحالف الوطني، التي تجد . كما قلنا. أن المصالحة أساسها مصالحة مجتمعية، لا علاقة لها بالمناصب، والسبب . كما يبدو . يكمن في فلسفة المصالحة نفسها، حيث يجب أن تكون قائمة على قناعات، وليس على مغريات مادية، أو مكاسب، أو مناصب، وهذه الرؤية هي الأقرب إلى القبول، حتى في الشارع العراقي المثخن بالجراح. وتبدو حظوظ نجاح مشروع المصالحة الوطنية كبيرة . إلى حد ما. في هذه الحقبة، التي تشهد تغييرات سياسية كبيرة في دول الجوار العراقي، التي كانت، وما زال بعضها يمثل ملاذا آمنا لكثير من قيادات هذه التنظيمات، ومن البديهي جدا إن كثيرا من هذه الفصائل وجدت نفسها بحاجة لأن تكون جزءا إيجابيا من مشروع، ظلت لسنوات ترفضه، وتتعامل معه على أنه لا يمثلها، أو لا يمثل طموحها، ولا يمكن أن تجد نفسها ضمن هذا الإطار، ولكن اليوم نجد أن كثيرا من المتغيرات قد حصلت، وبات على هذه الفصائل البحث عن آليات الخروج الآمن .

ومع هذا، فإن ثمة تحديات تواجه مشروع المصالحة الوطنية، وأول هذه التحديات تكمن في تغيير المفاهيم الفكرية لهذه الفصائل، بما يتناسب والعراق الجديد أولا، وثانيا محاولة استيعاب عناصر هذه الفصائل، وإدماجهم بالحياة العامة، من خلال منحهم بعض الوظائف في الدوائر والمؤسسات الخدمية، وثالثا . وهي الأكثر . الأهمية التي تكمن في أن يتم التعامل معهم على أساس المواطنة، بعيدا عن الهويات الفرعية، والثانوية.

نظم المعلومات ومكوناتها

صبيح الحافظ

لعلّ من المفيد لأغراض هذا الموضوع أن نبدأ ببعض التعريفات لمصطلحات يشيع استخدامها الآن بين المهتمين بقضية المعلومات وتنظيمها ، وهذه المصطلحات هي:

نظام المعلومات

نظام استرجاع المعلومات

بنك المعلومات

قاعدة المعلومات

وإذا تناولنا المصطلح الأول " نظام المعلومات نجد انه وان كان يستعمل استعمالاً تبادلياً مع المصطلحات الثلاثة الأخرى في بعض الأحيان ، إلاّ أن هناك من يرى وظائف نظام المعلومات في مفهوم رجال الاتصال تتجاوز حدود عمليات الاقتناء والتنظيم والاختزال والاسترجاع لتمتد الى عمليات إنتاج المعلومات ونشرها ، كما أنها تشمل أيضاً مختلف أشكال الاتصال السمعي والبصري.

وإذا كان لنا ان نقسم دائرة الاتصال الكاملة إلى أربع حلقات متتابعة هي: إنتاج المعلومات ، تجميع المعلومات ، تنظيم المعلومات واختزانها ، استرجاع المعلومات ، ثم ما يترتب على هذا الاسترجاع من نتائج، وهي النتائج التي تؤدي الى تغيير الحالة الفكرية للمستفيد من المعلومات ، ثم ما يترتب على هذا التغيير من نتائج ربما أدت إلى إنتاج معلومات جديدة ، فإنه يمكن القول بأن " نظام المعلومات " هو التنظيم او النمط الذي يحكم تدفق المعلومات في أي مجتمع سواء أكان هذا المجتمع مكوناً من مجموعة من المتخصصين في موضوع معين أو مؤسسة معينة أو مجتمع وطني أو إقليمي أو المجتمع العالمي بأسره ، وبذلك فإنه يمكن القول أن هناك نظام معلومات متخصص في مجال معين وقاعدة معلومات في مؤسسة معينة ونظام وطني للمعلومات في دولة معينة ونظام عالمي للمعلومات ، أما نظام استرجاع المعلومات فإنه يشمل أي جهاز أو تنظيم يعمل على تجميع أوعية المعلومات بأشكالها المختلفة " ورقي، فلم مصغر ، قرص ممغنط، أو مضغوط ..الخ"

وتنظيمها وتحليلها واختزالها وتوفير سبل استرجاعها سواء كان هذا الجهاز معتمداً على الأساليب اليدوية أو شبه الآلية، أو الآلية المتطورة " الحاسبات الالكترونية ".

إن المصطلحين الأخيرين " بنك المعلومات " و" قاعدة المعلومات " هما الأساس في عملية تصميم شكل البطاقة الوطنية الموحدة وحقول البيانات والمعلومات التي تخص المواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن إنجاز هذا العمل يجب ان يقوم به مكتب استشاري متخصص بنظم المعلومات والمعلوماتية ، حيث تراعى في عملية التصميم للبطاقة الموحدة أهمية جعلها مفتوحة للتغييرات والإضافات التي تحصل عند حدوث تغييرات في البيانات للأمور الاجتماعية الخاصة بالمواطن ولا يفوتنا وجود إجراءات أخرى لبناء وتأسيس قاعدة معلومات متكاملة ، أن تجري عمليات إحصائية واستبيانيه واستطلاعية وغيرها من الإجراءات والآليات المتبعة لتنفيذ هكذا مشروع.

فكرة لإنهاء حركة الاحتجاج

جاسم الحلفي

لا يمكن تصور إنهاء حركة الاحتجاج المتواصلة، عبر اللجوء إلى سياسة "الترغيب والترهيب" سيئة الصيت. السياسة الفاشلة التي درج على استخدامها النظام الدكتاتوري السابق. فهي تتعارض مع ثقافة المواطنة، ولا تستطيع بالتالي ترسيخ مبدأ المشاركة الواعية في تعمير الوطن وبنائه والدفاع عنه، إنما أريد منها ضمان دعم الدكتاتورية وسياساتها الهوجاء، التي خلفت الكوارث والخرائب والعزلة الداخلية والخارجية. فلا بكلمة "جبان" التي كانت الدكتاتورية تنعت بها كل رافض للحرب، استطاعت ان ترمم معنويات أجهزة نظامها المنهارة، ولا بكلمة "متمرد" نالت من عزائم المكافحين في سبيل حرية العراق ولتأمين مستقبله الزاهر.

واليوم لم تتزعزع عزيمة المحتجين السلميين حين تم وصفهم بـ "البعثيين" ، ولم تعق الأسلاك الشائكة التي طوقت بها ساحة التحرير دخولهم إليها، ولم يحد "منع التجول" من وصولهم الى ساحات الاحتجاج. ولم يفلح حتى الخطاب الذي استصغر أعداد المتظاهرين في إضعاف هتافهم من اجل لقمة العيش الكريمة، ولجعل بغداد أجمل وأبهى.

حركة الاحتجاج اكبر من اي رقم يصل إليه عدد المحتجين في ساحة ما في العراق، ومن الخطأ تصور اقتصار نشاطهم على صباحات أيام الجمع من كل أسبوع، فحديث الناس وعدم رضاهم، والتذمر من سوء الأوضاع وترديها، هو حديث واسع ويومي، بل يجري على مدار الساعة، في البيوت والجامعات والمعامل والمؤسسات الحكومية. ما يدل على ان حركة الاحتجاج حركة شعبية واسعة متنامية وغير مؤطرة. ليس بوسائل الضغط والإكراه يتراجع المحتجون عن مطالبهم الشرعية والعادلة. ولا بأساليب "عرض المكافأة" و "منح المكافأة" و "الحرب النفسية" و "تمرير الرسائل" و استخدام "كاسري الإضراب" ، تنتهي حركة الاحتجاج. ولا كذلك بـ"التفاوض" مع الذين لم يفوضهم احد، يقتنع المتظاهرون ويعودون أدراجهم.

بدلا من كل ذلك، وتوفيرا لجهود الأجهزة الأمنية في متابعة الناشطين في حركة الاحتجاج، نقول ان حركة الاحتجاج ستنفض لو أقدمت السلطات على بحث جدي عن مخرج من الأزمة السياسية المستفلحة، وكثفت جهدها لملاحقة الإرهابيين لا الناشطين سلميا، وألقت القبض على مجرمي مسدسات "كاتم الصوت" ومعهم "بعض" جحافل الفاسدين، بدلا من إلقاء القبض على شباب ينشدون عراقا أبهى. كذلك البدء بدك جدران "مؤسسة الفساد"، وكشف الحسابات الختامية لميزانية العراق، وتبيان أبواب الإنفاق وأوجهه، وتحسين مفردات البطاقة التموينية، وتحسين واقع الكهرباء. نعم، لو أقدمت السلطات على مثل هذه الخطوات، لو أطلقت عملية الإعمار حقا وحرّكت عجلة التنمية، لما بقي مبرر لاستمرار حركة الاحتجاج.